

الاحيرة الراهنة منها، التي تعتبر انها بدأت منذ «خروج بيروت» سنة ١٩٨٢. وفي «تاريخ» هذه المرحلة من عبر، على كل حال، ما يكاد يعمّ ويطم.

رحيل، وانشقاق - و «حوارات»

لا حاجة الى التدايل كثيراً على ان العمل الفلسطيني عامة قد طُبع، خلال السنوات الخمس الاخيرة، اي في مرحلة ما بعد بيروت، بحقيقتين مهمتين، لا تزال الانعكاسات المختلفة التي ترتبت عليهما تتفاعل حتى الآن.

أولى هاتين الحقيقتين هي اضطرار الجسم الرئيس للمقاومة الفلسطينية الى الخروج من بيروت، في نهاية صيف ١٩٨٢، في اعقاب حرب مدمرة شنتها اسرائيل (وتفرج، خلالها، العرب)، تنفيذاً لخطة وضعها وزير الدفاع الاسرائيلي اريئيل شارون بهدف ابادة (بالمعنى العادي للكلمة) منظمة التحرير الفلسطينية، تمهيداً لـ «حل» القضية الفلسطينية على طريقته، وتحقيق الحلم الامبراطوري الصهيوني - وهو ما لم يفلح بتحقيقه، رغم الدمار والمآسي التي سببتها تلك الحرب، لأسباب لا مجال لذكرها هنا.

اما الحقيقة الثانية، التي تبلورت خلال السنة التالية (١٩٨٣)، فهي وقوع انشقاق في «فتح»، كبرى منظمات المقاومة، سارع النظام الاسدي، الجاثم على قلب سوريا، الى استغلاله ودعمه وتغذيته، بهدف اقامة قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية تكون خاضعة لمشيئته وتآمر بأمره، في مسعى آخر لتحقيق «مشروع» الامبراطور المشرقي، الذي لا يزال، حتى الآن، معروفاً باسم «الرئيس» حافظ الاسد فقط. ولما لم يكن ذلك الانشقاق كافياً لتحقيق الهدف المنشود، وسّع ذلك النظام الفاشي نشاطه التأمري، فمارس ضغوطاً «صغيرة» على المنظمات الصغيرة، الخاضعة لسيطرته، ولو جغرافياً، وكذلك على من يقيم في سوريا من «وجهاء» المقاومة، فراح ممثلو تلك التنظيمات في اللجنة التنفيذية للمنظمة يعلنون مقاطعتهم لجلساتها، واحداً تلو الآخر، وذلك لتعطيل عملها، وبالتالي شل المنظمة بأسرها، فيما بدا انه محاولة لاكمال ما عجز شارون عن تحقيقه. ولم يكتف النظام الاسدي بذلك، بل وسّع نشاطه، فيما بعد، ليمنع حتى انعقاد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني، ليس فقط بمنع الاعضاء المقيمين في سوريا من حضور الجلسات، او منعهم من العودة، بتاتاً، الى سوريا ان هم تجرأوا وخالفوا التعليمات، بل حتى بقيام رئيس النظام نفسه بزيارة الى احدى الدول العربية لاقتناع المسؤولين فيها بالاعتذار عن السماح بعقد المجلس على اراضيها، بدعوى ان «الوحدة الوطنية» الفلسطينية غير قائمة (وسيادته «حريص» جداً عليها...).

وقد باءت هذه المحاولات، كما هو معروف، جميعها بالفشل. فمع نهاية سنة ١٩٨٤ عقدت، أخيراً، الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان «بمن حضر»، وقررت الاكثورية الاستمرار في طريقها، كائناً ما كان موقف «فلسطيني الاسد».

ومنذ اللحظة الاولى لوقوع الانشقاقات ونشوب الخلافات، لم تتوقف، بشكل أو بآخر، محاولات «الحوار» و «التفاهم» وترنيم اناشيد التغني بالوحدة الوطنية. ورافقت تلك مخططات ومشاريع، ووضع اوراق عمل واتفاقات واصدار بيانات وتقديم شروط لاصلاح ذات البين والعودة بالمياه الى مجاريها، ابتداء باتفاق عدن - الجزائر، مروراً باعلان براغ وانتهاء ببياني المنظمات الاربع والمنظمات الست (المسمى ايضاً «وثيقة طرابلس»). ولقد كانت محصلة هذه الاتصالات، والبيانات، والاتفاقات، على ما تضمنتها وما مهدت له من تفاهم، او - أحياناً - لا تفاهم، هي الارضية التي عقدت بموجبها الدورة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني.